

S

Distr.
GENERAL

S/1996/607
31 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس
الأمن من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذا رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة اليكم من فخامة السيد إسلام
كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان، بشأن الحالة في أفغانستان.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرافقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) فاتيغ تسيهابايف
السفير
الممثل الدائم

9619351*

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس
الأمن من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

اسمحوا لي بأن أوجه انتباهكم الى واحدة من أكثر المشاكل إلحاحا اليوم وهي الحرب الدائرة في أفغانستان. ولقد أثرت هذه المشكلة في عدة مناسبات بما في ذلك في دورات الجمعية العامة.

ولقد بدأت الحالة في أفغانستان وما حولها تتخذ مؤخرا اتجاهها خطيرا للغاية. فالشعب الأفغاني الذي لا يزال يعاني من أحداث العنف والدمار التي لا نهاية لها هو أولا وقبل كل شيء الضحية الحقيقية لسفك الدماء. فمقتل ما يزيد على مليون مدني وملايين السكان الذين تحولوا منذ نشوب الحرب في أفغانستان الى لاجئين إنما يشهد على هول هذه المأساة.

فالليوم لم يعد يكفي البتة التركيز فقط على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية داخل أفغانستان باعتبارها الوسيلة الرئيسية لتحقيق التسوية. ولقد أصبحنا الآن على اقتناع راسخ بأن المسائل المتصلة بالبحث عن حل بناء لتسوية المشكلة الأفغانية ينبغي أن تصبح اليوم محور اهتمام المجتمع الدولي ومجلس الأمن، كما ينبغي أن تصبح محل اهتمام ملموس من جانب دول العالم.

فالنشاط المصاحب للأزمة الأفغانية والمتمثل في الاتجار بالمخدرات والإرهاب والعنف والاتجار غير المشروع بالأسلحة فضلا عن ظهور جيل كامل من المواطنين الأفغانيين الذين لا يعرفون معنى العيش في كنف السلام والإبداع كلها عوامل تشكل جزءا من مشكلة عالمية.

فقد ارتأت أوزبكستان في مبادرتها التي دعت فيها في الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، الى حظر توريد الأسلحة الى أفغانستان، ذلك أن قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار مبدئي بشأن هذه المسألة من شأنه أن يعكس تصميم المجتمع الدولي رسميا على إيقاف هذه الحرب التي دامت سنوات طويلة في ذلك البلد. بيد أنه لا يمكننا اليوم سوى أن نقر بأن توريد الأسلحة الى أفغانستان لا يتراجع بل زاد عما كان عليه.

ونحن في أوزبكستان، إذ نقدر ما تبذله الأمم المتحدة ومجلس الأمن من جهود من أجل إيجاد سبل لتسوية النزاع في أفغانستان، فإننا نعتقد أن من حقنا أن نناشد المجتمع الدولي والدول الرائدة أن يوليا اهتماما خاصا لمشكلة أفغانستان.

لقد اتضح اليوم بجلاءً أن فرض حظر عام كامل على توريد الأسلحة إلى أفغانستان يجب أن يصبح شرطاً لا غنى عنه لإنهاء النزاع في أفغانستان.

وأود أن أشير بخاصة إلى أن المشاورات التمهيدية التي أجريت مع أعضاء مجلس الأمن ودول المنطقة وقادة الاتحاد الأوروبي تشير إلى اعترافهم بضرورة فرض حظر على توريد الأسلحة إلى أفغانستان.

ودعوني أعرب لكم عنأمل في أن تحظى هذه الفكرة بتأييدهم وأن تساعدو على تحقيقها عندما ينظر في هذه المسألة في جلسة لمجلس الأمن وعند اتخاذ قرارا بشأنها. ونحن على يقين من أن هذا القرار سيساعد على تعزيز السلم والاستقرار لا على الصعيد الإقليمي فحسب، بل على الصعيد العالمي.

ومشروع قرار مجلس الأمن ستشارات في تقديم أوذن باكستان وباكستان وفقاً للإجراءات المعمول بها.

توقيع) إسلام كريموف
رئيس جمهورية أوزبكستان

— — — — —